إطار مقترح لتفعيل إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل متغيرات الاستقرار الإقليمي – دراسة مقارنة

ممدوح عبد العزيز رفاعي[١]– نهال فتحى الشحات[٢]– مصطفى كامل السيد[٣]
محمد مصطفى رجب سالم[٤]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس
٣) أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٤) القوات المسلحة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى وضع أطار فاعل وملائم ومتعدد المستويات الوظيفية لإدارة الأزمات والكوارث البيئية يراعى أبعاد ومتغيرات ومؤثرات الاستقرار الإقليمي، ويعمل على تفعيل وتنسيق التعاون بين الأطر المحلية والإقليمية والدولية لتجاوز هذه المتغيرات، وذلك من خلال عرض وتحليل الأطر والنماذج المستخدمة في أدارة الأزمات والكوارث بصفة عامة والبيئية منها على وجه الخصوص على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للخروج بأطر التفعيل الملائمة وبما يضمن توحيد الجهود والمهام بين جميع المستويات.

أتبع الباحثون عدة مناهج في الدراسة شملت المنهج الاستقرائي لدراسة أسباب المشكلة وخلفياتها واستنباط أبعادها، والمنهج الوصفي لعرض المشكلة وأبعادها والمنهج المقارن لدراسة الأطر والنماذج المحلية والإقليمية والدولية ومقارنتها للوصول الى أطار تفاعلي يربط بعضها البعض، ومنهج تحليل النظم بهدف الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في المنطقة ذات الأبعاد الإقليمية المتعددة، وكذا التفاعلات التي تتم داخل بنية الإقليم، وقد قام الباحث بعمل استبانة ملائمة لخدمة أهداف البحث وتوزيعها على عينة مختارة مقدارها (٤٣) متخصص في أدارة الأزمات والكوارث، وقد بلغت الاستبانات المستردة والصالحة (٤١) استبانة. وقد أظهرت النتائج العامة للبحث صدق وصحة وفاعلية الإطار المقترح وأكدت أن أدارة الأزمات والكوارث عموماً والبيئية منها على وجه الخصوص قد تأثرت سلباً بالتزامن مع ما تمر به المنطقة من أحداث أثرت بشدة على استقرارها ونال من أمنها القومي والإقليمي والدولي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: عدم وجود تنسيق فاعل بين الأطر الإقليمية المختلفة يضمن توحيد الجهود أثناء إدارة الحدث البيئي العابر للحدود أو الذي يتجاوز حدود الإقليم الى أقاليم أخرى. فاعلية الإطار المقترح وصلاحيته للتطبيق عبر التعاون بين الأطر الإقليمية المشتركة. ضرورة تطوير نظم إدارة الازمات والكوارث عموماً والبيئية منها على وجه الخصوص ودمج البرامج والنظم الحديثة بها، مع إعطاء أولوية لتطوير البرنامج الوطني "إيجابي" والمتخصص في التعامل مع الكوارث بأنواعها والذي أطلقه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالاستفادة من البرامج الدولية المتخصصة ودعمه إعلامياً.

أهم توصيات الدراسة: العمل على إيجاد كوادر مؤهلة في مجال التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث البيئية للتعامل معها، مع تدريب المختصين على التعامل مع الأزمات والكوارث البيئية بشكل مناسب من خلال إشراكهم في جميع الأحداث الدولية والإقليمية البيئية. دقة ومرونة التخطيط للحد من الأزمات والكوارث البيئية وإدارتها وبما يضمن فاعلية التنفيذ ونجاح المجابهة، مع ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين من كافة الفئات.

المقدمة

احتلت القضايا البيئية صدارة الاهتمامات الدولية خلال العقدين الأخيريين نظراً لأهميتها وتأثيرها على جميع جوانب ونواحي الحياة بأشكالها المختلفة، وبرز أهمية التنسيق والتعاون بين دول الجوار الجغرافي وبين الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمواجهة التأثيرات الغير محدودة للتلوث البيئي الناتج عن الأزمات والكوارث عموماً والبيئية منها على وجه الخصوص.

وفقاً لتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UN ISDR)، يُقدَّر مجموع الخسائر السنوية الإجمالية الناجمة عن الزلازل بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي، وكانت معظم الخسائر في البلدان المتقدمة ذات طبيعة اقتصادية بينما كانت معظم الخسائر في البلدان النامية عبارة عن قتلى وجرحى ومشردين. (UN ISDR)

على المستويات المختلفة فقد تكاتفت الجهود الدولية والإقليمية والمحلية من أجل الاهتمام والحفاظ على البيئة والعمل على حل قضاياها والتخطيط لتجنب أزماتها وكوارثها وكذا مواجهتها وأدارتها وعلاج الأثار الناجمة عنها حال حدوثها، وقد تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحافظ على البيئة وتنظم استخدامها وتحفظ مقدرات الأجيال القادمة

لتحقيق التنمية المستدامة، وقد وضعت هذه الاتفاقيات قواعد ملزمة للعمل البيئي الإقليمى والدولى المشترك لدول الجوار الجغرافي القريب والبعيد، إلا ان هذه القواعد يلزمها وجود أطر عمل وطنية واقليمية مشتركة تعمل على تنسيق الجهود للفاعلين الدوليين القائمين على مجابهة الحدث (تقرير سنداي – ٢٠١٥).

ويشير الواقع الى أن تفاعلات أحداث الربيع العربي في بعض بلدان النسق الإقليمي للشرق الأوسط وما تلاها من تفاعلات، قد أدت الى نشأة حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني الإقليمي نتج عنها وجود علاقات ذات صيغ تصارعيه بين الوحدات السياسية للمنطقة ساهمت بدورها فى تقويض فرص تحقيق التنسيق والتعاون الإقليمي خاصة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والكوارث البيئية المختلفة، والذي أصبح التنسيق لتفعيله على المستويات المختلفة يمثل ضرورة أخلاقية وتاريخية وعلمية قبل أن تكون ضرورة سياسية.

مما سبق فقد جاءت الدراسة لتعمل على تفهم وتحليل الأحداث والمتغيرات الإقليمية ودراسة أبعادها من ناحية ومن ناحية أخرى تعرض وتحليل وتقارن الأطر المحلية والإقليمية والدولية المستخدمة فى إدارة الأزمات والكوارث البيئية بغية الوصول الى أطار عمل مشترك ملائم للتطبيق يعمل على تفعيل أدارة الأزمات والكوارث البيئية بالمنطقة ذات الأبعاد الإقليمية المتنوعة وذات الأطر المتعددة والأنماط المختلفة مع وحدة التهديد وكثافته وتطور تهديداته.

مشكلة البحث

تعد ممارسة إدارة مخاطر الكوارث إحدى السمات المحددة للمجتمعات القادرة على الصمود ومجابهة الكوارث في ظل ما تشير اليه الشواهد من أن التأثير البيئي للكوارث سوف يستمر في الزيادة، وبما يحتم دمجها أو إدراجها في كافة جوانب التنمية، حيث أشارت دراسات الكوارث الصادرة من الأمم المتحدة أنه من المنتظر أن يشهد العالم في المستقبل نشوء تحديات جديدة نتيجة لتغير الأنماط المناخية، والشاهد على ذلك تفاقم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث خلال الثلاثين سنة الماضية والتى تم تقديرها بـ ٥,٣ تريليون دولار، هذا وقد بلغت

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تكلفة الفيضانات الأخيرة في تايلاند ما يعادل ١٣ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، بينما قدرت الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الزلزال وطوفان التسونامي في اليابان بما يعادل ٤ % من إجمالي ناتجها المحلي، وفي البلدان منخفضة الدخل والبلدان الصغيرة، يمكن أن يتجاوز أثر الكوارث ما يساوي مائة في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، فالآثار الاقتصادية لزلزال هايتي في عام ٢٠١٠ بلغت ١٢٠ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، بينما تسبب إعصار غريناندا في عام ٢٠٠٤ في خسائر بلغت أكثر من ٢٠٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي (تقرير سنداي – ٢٠١٥).

وقد أدت الصراعات الإقليمية وتبعات ثورات الربيع العربي الى خلق حالة غير نمطية في دول الجوار الجغرافي لمصر حيث سيطرت على السلطة وتولت مقاليد الأمور بها عناصر وجماعات لا تلتزم بأية معاهدات ولا اتفاقيات ولا التزامات تجاه المجتمع الدولي، كما نشبت الكثير من الصراعات الطائفية المسلحة بين أبناء الوطن الواحد في بعض البلدان وبما صدر الكثير من الأزمات البيئية الى دول الجوار الجغرافي ومثلت مصر دوماً الملجأ الأمن لكثير من المهاجرون البيئيون على سبيل المثال، وقبل ذلك مثلت الصراعات القبلية كارثة بيئية عظيمة الأثر، فعلى سبيل المثال نتج من صراع قبيلتي الهوتو والتوتسى بدولتي الكونغو ورواندا مئات الأف من القتلى تم القاء معظمهم في مياه نهر النيل.

تكمن المشكلة في صعوبة تطبيق النماذج والأطر النمطية الموضوعة لأداره الأزمات والكوارث البيئية والتي تعتمد على التعاون المشترك بين دول الجوار في ظل حالات الاستقرار الإقليمي، مما يستوجب ضرورة العمل على أيجاد أطر عمل دولية واقليمية ذات قواعد ملائمة للتطبيق بهدف تفعيل خطط أدارة الأزمات والكوارث البيئية بين دول الجوار، مع مراعاة قواعد القانون الدولي في ذات الشأن ومحاولة خلق نوع جديد من أنواع التعاون الدولي المعتمد على المعاونة الدولية والإقليمية عوضاً عن المعاونة الثنائية بين دول الجوار الجغرافي.

أدى كل هذا الى ضرورة دراسة أمكانية استحداث أطار عمل ملائم يحمل في طياته أمكانية العمل الإقليمي المشترك بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، ويتمثل في وضع تصور لأزماتها وكوارثها البيئية المحتملة والعمل على تفاديها والتخطيط لأدارتها حال وقوعها وكذا أسلوب معالجة الأثار الناجمة عنها.

مما سبق ذكره، يمكن حصر إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الاتـي:
"ما مدى فاعلية إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل متغيرات الاستقرار الإقليمي؟"
تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

أسئلة البحث

١-ما خصوصية الأزمات والكوارث البيئية وما حدود مخاطرها، وما علاقة الأزمات والكوارث البيئية بالأمن الإقليمي والأمن القومي المصري وهل تعد الأزمات والكوارث البيئية ظاهرة لا يمكن أخاضعها لأي أسلوب علمي للتعامل معها والتقليل من مخاطرها؟
٢-ما مؤشرات عدم الاستقرار الإقليمي وما علاقته بإدارة الأزمات والكوارث البيئية، وما هي العلاقة بين الأزمات والكوارث البيئية وزيادة حالات الصراع الاثني والعرقي؟
٣-ما التشريعات والاتفاقيات وأطر العمل الدولية والإقليمية البيئية التي تنظم إدارة الأزمات والكوارث البيئية، وكيف يمكن تنظيم العمل على المستويات الإقليمية المختلفة من خلالها؟
٤-ما الاتجاهات الحديثة المستخدمة في إدارة الأزمات والكوارث، وكيف يمكن دمجها في أطر إدارة الأزمات والكوارث على المستويات المختلفة، وما هو النسق التنظيمي الأكثر ملائمة لبناء الإطار الإقليمي المقترح؟

فروض البحث

١-وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وإمكانية تحقيق التعاون الدولي في مجال أدارة الأزمات والكوارث.
٢-وجود علاقة طردية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة الأزمات والكوارث البيئية في المناطق الحدودية المشتركة والعكس.
٣-وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمى وإمكانية تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٤-يؤدى عدم الاستقرار الإقليمي الى زيادة تأثير الأزمات والكوارث البيئية وصعوبة التنسيق لمواجهتها مع صعوبة السيطرة على الحدود الإقليمية ويهدد ذلك الأمن القومي المصري.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى محاولة التأصيل العلمي للأبعاد الفكرية والجوانب الفلسفية لمفهوم إدارة الأزمات والكوارث البيئية عن طريق دراسة ومقارنة أطر العمل المستخدمة دولياً واقليمياً ومحلياً للوصول لأطار فاعل وملائم للعمل في ظل حالات عدم الاستقرار الإقليمي.

وقد تفرع من هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية وهي كالتالي:

١- دراسة العلاقة الناشئة بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وإمكانية تحقيق التعاون الدولي في مجال أدارة الأزمات والكوارث البيئية.

٢- دراسة العلاقة بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي ودرجة تأثير الأزمات والكوارث البيئية ومستوى فاعلية التنسيق الإقليمي لمواجهتها وانعكاس ذلك على الأمن القومي المصري.

٣- مقارنة الأطر الدولية والإقليمية والوطنية المستخدمة في إدارة الأزمات والكوارث البيئية وكذا عرض الاتجاهات الحديثة في هذا المجال والاستفادة منها للخروج بأطار فاعل لإدارة الأزمات والكوارث البيئية في النطاقات الإقليمية المؤثرة.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات التي تعنى بموضوع مجابهة تنامي ظاهرة الأزمات والكوارث البيئية وزيادة معدل تكرارها مع زيادة شراستها وتأثيراتها المدمرة والتي تتطلب الدقة والفاعلية في التخطيط لتجنبها والاستعداد لمواجهتها وأدارتها حال حدوثها، مع تخفيف وأزاله أثارها، كما يتطرق البحث إلى موضوع تأثير المستجدات الإقليمية وحالات عدم الاستقرار الإقليمي الناتجة عنها وتأثيرها على أطر وقواعد العمل المتعارف عليها إقليميا ودوليا وانعكاسها على الأمن القومي المصري.

حدود البحث

الحد الموضوعي للدراسة يتطرق الى عرض أهم الأزمات والكوارث البيئية وكذا محاولة استشراف بعض الأزمات والكوارث المستقبلية المتوقعة.

الحد المكاني للبحث يرتبط بالحدود الجغرافية لجمهورية مصر الإقليمية والعمق الاستراتيجي لها.

حدود النموذج المقارن، يشمل أطر العمل الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بأدارة الأزمات والكوارث ومقارنتها للخروج بأطار ملائم يصلح للتطبيق أقليمياً ويلبى مطالب مجابهة الأزمات والكوارث البيئية.

الحد الزماني للدراسة يمتد من بدايات أحداث الربيع العربي وما تلاه من أحداث في الفترة من بداية عام ٢٠١١، ويستهدف الحد الزمنى النهائي للدراسة الحد الزماني المستهدف لإطار سنداي حتى عام ٢٠٣٠.

منهج البحث

تنقلت الدراسة بين العديد من المناهج الدراسية، حيث تناول كل منهج منها موضوع خاص في الدراسة على النحو التالي:

المنهج الاستقرائي: وتم استخدامه لدراسة أسباب المشكلة وخلفياتها واستنباط أبعادها.

المنهج الوصفي: تم استخدامه لعرض المشكلة وأبعادها.

المنهج المقارن: وتم استخدامه لدراسة أنماط أطر العمل المحلية والإقليمية والدولية ومقارنتها للوصول الى أطار تفاعلي يربط بعضها البعض.

منهج تحليل النظم: تم استخدامه بهدف الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في المنطقة ذات الأبعاد الإقليمية المتعددة والتفاعلات التي تتم داخل بنية الإقليم بغية الوصول الى أنسب تصور لبناء العلاقات بين دول الإقليم والمجتمع الدولي داخل الإطار المقترح.

استمارة الاستقصاء: هي وسيلة لجمع البيانات، عبارة عن استمارة تضم مجموعة من الأسئلة أو العبارات بهدف الوصول إلى معلومات كيفية أو كمية، وقد تستخدم بمفردها أو قد تستخدم مع غيرها من أدوات البحث العلمي الأخرى.

- وقد تم تصميم استمارة لجمع البيانات المطلوبة، حيث تناولت جميع المحاور التي اشتملت عليها الدراسة.
- وتم توزيع الاستمارة على عينة البحث (مجتمع الدراسة)، حيث يتم اختيار عينة من المتخصصين في المجال لتمثيل المجتمع بشكل صحيح، كما تم توزيع عينة أولية من الاستبانة لقياس ثبات الاستبيان، ودقة المعلومات.

المنهج التحليلي: أستخدم الباحثون المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي وزع على عينة من متخصصي إدارة الأزمات والكوارث، وتحليل النتائج والخروج بالعديد من المقارنات والتحليلات التي توضح العلاقات أطر ونظم إدارة الأزمات والكوارث عموماً والبيئية بصفة خاصة.

المستفيدون من الدراسة: الجهات الفاعلة في إدارة الأزمات والكوارث البيئية على المستويات المختلفة، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج تقييم الوضع الراهن لإدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل متغيرات الاستقرار الإقليمي الناتجه عن مخرجات التحليل الرباعي (SWOT) والمتمثلة في نقاط القوة (في منظومات الإدارة الحالية)، ونقاط الضعف (الخلل الموجود في منظومات الإدارة ، والفرص المتاحة (الاستفادة من الأطر الدولية والإقليمية والوطنية والاتجاهات الحديثة في المجال) وكذلك التهديدات، وذلك من أجل وضع خطة تنمي نقاط القوة وتعالج نقاط الضعف وتستثمر الفرص وتتلافي التهديدات من خلال اقتراح إطار عمل فاعل لتحقيق الاستفادة القومية والإقليمية والدولية لجميع الجهات الفاعلة في إدارة الحدث البيئي.

الدراسات السابقة

بعد المسح المكتبي وعبر شبكة الإنترنت لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع إدارة الأزمات والكوارث عموماً والبيئية منها على وجه الخصوص مع تزامنهما مع متغيرات الاستقرار الإقليمي لاحظ الباحثون أن الكتابة في هذا المجال كانت متوفرة للعموم ومحدودة للبيئية منها ونادرة فيما يخص ترابطهم مع متغيرات الاستقرار الإقليمي، وقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكن الباحثون من الاطلاع عليها:

دراسة الطاهر (٢٠١٦): بعنوان "أثر التحولات السياسية في الوطن العربي على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط".

هدفت الدراسة الي إلى إبراز الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية وذلك باتخاذ أزمة الشرق الأوسط نموذجًا، وقد أكدت الدراسة على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، كانت العلامة الفارقة في معادلة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبح الإرهاب متغيرًا حاكماً بمنطقة الشرق الأوسط، وارتكزت الدراسة على عدد من الحقائق المرتبطة بإدارة الأزمات الدولية في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

دراسة عيسوي (٢٠١٧): بعنوان "إطار مقترح للتخطيط الاستراتيجي للحد من مخاطر الكوارث البيئية".

هدف البحث إلى إظهار ضرورة التخطيط الاستراتيجي للحد من مخاطر الكوارث البيئة في إطاره الصحيح، من خلال التعرف على مدى توفر نظام للتخطيط الاستراتيجي للحد من مخاطر الكوارث البيئية وصولاً لتحديد مدى الاستعداد والجاهزية التي تتمتع بها في التعامل مع الكوارث، كما سعي البحث إلى تبيان تأثير العوامل الديمغرافية على آراء أفراد العينة المستهدفة حول فاعلية نظام التخطيط الاستراتيجي للحد من مخاطر الكوارث البيئية.

دراسة عيسى (٢٠١٨): بعنوان "التعاون الدولي لمواجهة الكوارث".

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أحد أصناف التعاون الدولي الذي تبرز أهميته في الوقت الراهن، وهو التعاون الدولي لمواجهة الكوارث، وذلك عن طريق تحليل ظاهرة الكوارث ونظم مواجهتها عالميًا وإقليمًا وداخليًا والسعي الى معالجتها عبر التأصيل النظري للكوارث وسبل مواجهتها من واقع النظام القانوني الدولي، في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والنظام القانوني الداخلي لجمهورية مصر الإقليمية.

دراسة Kalkman (٢٠١٦م): بعنوان "مشاريع أدارة الكوارث بين المنظمات".

هدفت هذه الدراسة الي دراسة عومل الاستجابة للكوارث وعمليات الاستعادة فى حالات عدم اليقين وضغط الوقت، وذلك من خلال منظور إدارة المشروعات، ودراسة كيفية بناء الثقة

بين منظمات أدارة الكوارث وشركاء التعاون والقوات المسلحة، وبيان أهمية التركيز التنظيمي على المصالح التنظيمية والسلطة في فترة ما بعد الكارثة، مع التأكيد على أن الدراسات المستقبلية تحتاج أن تأخذ بعين الاعتبار مستويات هرمية مختلفة من المنظمات المتعاونة.

دراسة A. Luthfi (٢٠١٧): بعنوان "دور اللامركزية في الحد من مخاطر الكوارث".

هدفت الدراسة إلى دراسة التأثيرات الرئيسية للامركزية على الحكم المحلي والتخطيط في إندونيسيا وكيف يمكن أن يؤثر الإطار المؤسسي الجديد لإدارة الأزمات والكوارث على أدوار الحكومة المحلية في تحقيق تنمية أكثر كفاءة ومسؤولية وتحقيق مشاركة أكبر للمجتمعات والأطراف الفاعلة غير الحكومية وزيادة مسؤولياتها وقدراتها على التكامل والتوافق بين الهياكل والترتيبات المؤسسية في إندونيسيا لممارسة الحد من مخاطر الكوارث على الأرض.

دراسة مبارك (٢٠١٧): بعنوان "المسؤولية الدولية عن حماية البيئة".

هدفت الدراسة الي عرض وتحليل القانون الدولي البيئي، ودراسة التشريعات والمعاهدات الدولية البيئية ودراسة مدى فاعليتها وجدواها ومقدار ما حققته من نتائج وخاصة في أثناء الكوارث والصراعات المسلحة، كما قامت الدراسة بتحليل مدى التزام الدول بالقيود البيئية الواردة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما قامت الدراسة بعرض وتحليل مبدء المسؤولية بشقيها المدنى والجنائى ودراسة مدى فاعلية الجزاء القانوني الذى يترتب على الإخلال بها.

دراسة Miroslaf (٢٠١٧): بعنوان "العلاقة بين أدارة سلامة الإنسان والإدارة البيئية".

هدفت هذه الدراسة الي محاولة الوصول الى تصور متكامل لضمان بيئة أمنة للحفاظ على سلامة النظام البشرى، وذلك عن طريق دراسة الوضع الأمني في العالم وأنواع أزماته وما تتطلبه من ثقافة أمان جديدة تأخذ في اعتبارها المعرفة الفعلية والخبرات الحياتية، وتحقق الترابط بين أدارة سلامة النظام البشرى والإدارة البيئية، لتوجيه الهدف الرئيسي للمعرفة والخبرات البشرية نحو الحفاظ على أمن وأمان البيئة والمجتمعات واستدامتها.

دراسة Novellino (٢٠١٩): بعنوان "الاستشعار عن بعد عن الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية".

هدفت الدراسة الى عرض وتقييم ثلاث مساهمات علمية ذات الصلة بالاستشعار عن بعد عن الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية، لعبت فيها أجهزة الاستشعار عن بعد دورًا حاسمًا في

دعم إدارة الكوارث في المناطق المتأثرة بالمخاطر الطبيعية، وقامت بالتوصيف الأرضي الجيوتقني لها، كما قامت بدراسة مجموعات البيانات المتاحة والنتائج المحققة، ومن ثم تستنتج الدراسة كيف يمكن الاستفادة من التطورات الحديثة والتقنيات المحسنة للأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد في إدارة الكوارث.

الإطار النظري

تأصيل مفهوم الأزمات والكوارث البيئية: يشكل التوسع العمراني السريع والتدهور البيئي وندرة المياه وتغير التركيبة السكانية واتجاهات الهجرة، إضافة إلى المخاطر الثانوية المرتبطة بالنزوح السكاني وتفشي الأمراض والصراعات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة الإقليمية، تحديات متعددة الجوانب، تؤثر سلباً على قدرات الدول الإقليمية في العمل على الحد من مخاطر الكوارث البيئية وإدارتها.

تتمثل الخسائر الفادحة الذي أحدثتها هذه الأزمات في ضياع مئات الأرواح فضلاً عن الأضرار التي لا تحصى للأجيال القادمة وللبيئة، ومن الناحية الاقتصادية فقد تجاوزت التكاليف المالية لبعض الأزمات المليار دولار، وقد أثرت الأزمات الكبرى مثل تشرنوبيل وإكسون فالديز، وكذلك انسكابات النفط والحرائق أثناء حرب الخليج، على مناطق كبيرة من العالم.

يتضح مدى تعقيد وتداخل أنواع الكوارث وأثارها البيئية، من خلال العمليات التي يمكن أن تتضافر فيها مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٨، أنتج إعصار "ميتش" (وهو عامل طبيعي) فيضانات في هندوراس (ظاهرة اجتماعية طبيعية) غمرت المخازن المليئة بالمبيدات الحشرية والأسمدة (وهو أحد المخاطر التكنولوجية البيئية)، مما أنتج ما يمكن أن يسمى كارثة مركبة أو معقدة، (Jansen 2003)، وقد تكرر نفس السيناريو بطريقة أكبر وبخسائر أكثر في كارثة فوكوشيما باليابان عام ٢٠١١، حيث أدت تبعات التسونامى الى التدمير الجزئى لمفاعل فوكوشيما النووي ما أنتج خسائر كارثية.

وعلى جانب أخر تتفاقم الكوارث منفردة أو مجتمعة مع حدوث الاضطرابات السياسية، وتسهم الكوارث في عدم الاستقرار السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى صراع مع احتمال تهجير السكان، وبقدر ما تجبر الكوارث السكان على الانتقال مؤقتًا أو بشكل دائم، فقد تم النظر إلى ضحايا الكوارث على أنهم مجموعة فرعية من فئة اللاجئين البيئيين، ومن ناحية أخرى تتفاقم خسائر الكوارث البيئية نظراً لعدم وجود معلومات وبيانات عن المخاطر، كما يؤدي نقص الموارد وضعف أنظمة الإنذار المبكر أو عدم توافرها وهشاشة البنية التحتية إلى زيادة حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح وسبل المعيشة والأصول والاقتصاد والبيئة.

نظرا لأن كثيرا من الكوارث تعبر الحدود الوطنية وتؤثر في أكثر من بلد في آن واحد، فمن المهم التأكد من أن التشريع الوطني متوافق إقليميا وينبغي توقيع اتفاقات إقليمية مسبقة وثنائية بشأن المساعدة المتبادلة ليتسنى تطبيقها في حال وقوع حادث خطير يتجاوز القدرات الوطنية أو يعبر الحدود الدولية، كما ينبغي أيضا الموافقة مسبقا على القواعد والإجراءات المتعلقة بطلب واستلام المساعدة الدولية أو الإقليمية وإقرارها، حتى ولو لم يكن متوقع الاحتياج لها من أجل الاستجابة في معظم الحالات، وعلى سبيل المثال فأنه يوجد في جميع أنحاء العالم، أكثر من ٢٧٠ نهراً دولياً يعبر حدود دولتين أو أكثر. وبلغت نسبة الفيضانات العابرة للحدود المبلغ عنها عالميا في الفترات ما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٥ نسبة عشرة في المائة، أثرت على حوالي ٦٠ في المائة من السكان، ومن جانب أخر قد تعمل الموارد العابرة للحدود مثل الأنهار كآلية لانتشار التلوث. (تقرير البنك الدولي – ٢٠١٧)

يزخر مجال البيئة بالكثير من التحديات التي تتطلب تعاون إقليمي ودولي، ويتضح هذا جلياً في الدراسة المسحية التي قام بها المنتدى العالمي للبيئة وكذا نتائج الدراسات والبحوث الجامعية خلال العقد الماضي، فقد ظهرت مجموعة من المخاطر ذات الصلة بالبيئة بشكل أو بآخر مثل الظواهر الجوية وخاصة المتطرفة وفشل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلا عن أزمات المياه التي برزت كسمة أساسية متكررة لمشهد المخاطر العالمية، وهي مرتبطة بشكل كبير بالعديد من المخاطر الأخرى، مثل الصراعات والهجرة.

مفهوم الأزمة / الكارثة البيئية: يعرف القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م في البند رقم (٣٧) الكوارث البيئية بأنها الحادث الناجم عن العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان والذى يترتب عليه

ضرر شديد بالبيئة، وتحتاج مواجهته الى إمكانيات تفوق القدرات المحلية لمكان الحادث. وتصنف الى قسمان (الكوارث الطبيعية – كوارث بفعل الإنسان). (عيسوي، ٢٠١٧)

الاستقرار الإقليمي: شهدت ساحة المنطقة الإقليمية تغيرات حادة تجاوزت جميع التنبؤات البحثية، وأدت ثورات الربيع العربي إلى انهيار كامل لعدة دول عربية رئيسية، وتعرضت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصراعات كبيرة، أدت الى تزايد قوة الفاعليين غير الرسميين وظهور هويات جديدة داخل الدول وأدى ذلك كله إلى معضلات أمنية غير تقليدية باتت تشكل تهديداً مباشراً لبقاء ساحة الشرق الأوسط بخلفياته القديمة الراسخة وقومياته الإقليمية والأفريقية، مما تتطلب أنماط جديدة ملائمة لمواجه هذه التحديات. (الطاهر، ٢٠١٦)

وقد رأى الباحثون أن بعض شواهد استمرارية حالة عدم الاستقرار الإقليمي تتمثل فى الاتي:

١-تحولات الجغرافيا السياسية.

٢-صعود الفاعلين المسلحين من غير الدول.

٣-تراجع الصراعات بين الدول في مقابل تزايد الصراعات الداخلية.

٤-تلاشى الخطوط الفاصلة بين حالتي الحرب والسلم.

٥-تصاعد حروب الجيل الخامس التي تهدف الى هزيمة الخصم وتفجير الدولة من الداخل.

٦-ظهور الحرب البيئية والتي تسعى الى التدمير المتعمد للبيئة الطبيعية لدوله معادية.

مفهوم الأمن والأمن البيئي: يعد مفهوم الأمن من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة تشير المعاجم اللغوية إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق"، ويعرف الأمن فى دائرة المعارف البريطانية بأنه "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية". (العدوي، ٢٠١٧)

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحول في مفهوم الأمن، وتم طرح مفهوم الأمن البيئي كي يتلاءم مع طرح توسيع مفهوم الأمن من جهة وتعميقه من جهة أخرى، وتقديم مشاكل البيئة كخطر مستقبلي يهدد

الكرة الأرضية بأكملها مما يحتم وجود نظم استجابة عالمية واسعة وشاملة لمواجهة هذه الأخطار. (أبو زيد، ٢٠١٧)

بدأت قضايا البيئة في الظهور في سنوات من خلال كتابات "لستر براون" فى ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي بغية دمج الشواغل البيئية، وانتقد احتكار مفهوم الطابع العسكري على الأمن، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان والطبيعة خاصة حالة النظام البيئي والأمن الغذائي.

تعريف الأمن البيئي: يجمع الأمن البيئي "Environmental Security" بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، مما يعنى بوجود علاقة تأثير متبادلة بين البيئة والمجتمع، وقد برز مصطلح الأمن البيئي كحقل دراسي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة على حياة البشر ومدى تأثيرها على استنزاف مواردها الطبيعية. (قلال، ٢٠١٧)

ويتمحور مفهوم الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، والتلوث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار والمحيطات والأنهار، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية.

ومن ناحية أخرى فقد تكون الأزمات والكوارث البيئية أحد عوارض الأزمات والكوارث الأخرى مثل الكوارث البيئية الناتجة عن كارثة طبيعية، أو تلك الناتجة عن الصراعات المسلحة، أو الناتجة عن صيد جائر أو خلافه، كما تعد المخاطر البيئية أحد أهم مسببات الأزمات والكوارث البيئية نتيجة سرعة امتدادها وصعوبة السيطرة على الكثير منها، إضافة الى سرعة وسهولة تحول الأزمة البيئية الى كارثة بيئية نتيجة ضعف الاستجابة.

الإطار المقـارن: يتمثل النموذج المقارن في عرض وتحليل ومقارنة أطر ونماذج مختارة لأداره الأزمات والكوارث على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وكذا مجموعة من الاتفاقيات والمبادئ الدولية المتخصصة التي تنظم مشاركة أنواع وجهات معينة في أعمال مجابهة الكوارث.

١- إطار عمل سنداي لإدارة الأزمات والكوارث (٢٠١٥ – ٢٠٣٠).
٢- معايير الأيزو (ISO ٣١٠٠٠) والخاصة بجودة إدارة المخاطر.
٣- منهجية "ديس إنفرتر" لبناء قوائم معلومات الكوارث.
٤- توجيهات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR).
٥- نظام إدارة الحوادث الأمريكي (ICS).
٦- الأطر الوطنية للحد من الكوارث وادارتها (مصر / اليابان / نيبال / الهند / استراليا)
٧- إطار عمل الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر.
٨- الدليل الإرشادي لإدارة الكوارث والنزاعات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
٩- اتفاقية تامبير (اتصالات الكوارث).
١٠- مبادئ أوسلو التوجيهية (استخدام الأصول العسكرية الوطنية والدولية في عمليات أغاثه الكوارث).
١١- برنامج الأمم المتحدة لاستخدامم المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث "سبايدر".
١٢- توجيهات الرابطة الدولية لمديري الطوارئ (IAEM).

الإطار المقترح: تم إعداد الإطار من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية من خلال استغلال نتائج النموذج المقارن الذي أعده الباحثون، والذي ضم مجموعة الأطر والنماذج والتوجيهات والبرامج المختارة، في محاولة لتقديم نموذج فعّال لإدارة الأزمات والكوارث

البيئية، يمكن الاعتماد والتوافق عليه على المستويات الإقليمية المشتركة، وتقديمه للفاعلين بمجال إدارة الكوارث البيئية من أجل المساهمة في السيطرة عليها، والحد من أخطارها.

شواهد الحاجة الى الأطار المقترح:

١-الأولوية الإقليمية المتزايدة التي تمثلها إدارة الكوارث عموماً والبيئية خصوصاً، للمساهمة في زيادة ترتيبات الاستجابة الجماعية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الأقاليم.

٢-ما تمر به المنتديات الإقليمية المختصه بالحد من أخطار الكوارث من مراحل التطور التدريجي للتعامل مع احتياجات الحد من أخطار الكوارث، بالاشتراك مع المنتديات الوطنية للحد من أخطار الكوارث لتعبئة الموارد للحد من أخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي. (المبادئ التوجيهية للمنتديات الوطنية للحد من أخطار الكوارث، الأمم المتحدة، ٢٠١٢)

٣-ضرورة وجود نمط موحد للعمل كنقطة اتصال مع منظمات الأمم المتحدة المعينة والعمل كمركز تشبيك واتصال داخل نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٤-تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو الى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، والذي يؤكد على الترابط الوثيق بين الجهود المبذولة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وتلك المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

أمام الحقائق السابقة فقد أصبح بذل المزيد من الجهود من أجل التعاون للمحافظة على المصير الواحد والعيش المشترك إزاء مواجهة الأزمات والكوارث عامة والبيئية منها خاصة مطلباً أساسياً من المجتمع الدولي، والذي يتمثل في اعتماد المجتمع الدولي للخطط والأطر العالمية في ذات الشأن من أجل تعزيز الجهود الدولية من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

متطلبات الإطار المقترح:

١-توحيد المصطلحات المستخدمة مع الاتفاق على أكواد لتوصيف الحدث.

٢-إعداد فرق عمل مدربة تدريب موحد مسبق للتدخل حال الحاجة.

٣-الإعداد والتجهيز المسبق لكم مناسب من احتياجات الدعم اللوجيستي مع توزيعها وتخزينها بالدول الإقليمية مع وضع مبادئ أساسية لدواعي استخدامها حال الحاجة.

٤-وضع خطة دعم أقاليمي تشمل وسائل النقل الجوي والبحري والبري حسب الحدث.
٥-الاتفاق على آليات للإنذار المبكر بين دول الأقاليم وكذا وضع آليات لكيفية التعاون الدولي لتلقي الإنذار من المستويات الدولية والإقليمية الأخرى.
٦-اعتماد الخطة من كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
٧-توزيع الخطة على كافة الجهات المسئولة والمشتركة في تنفيذها داخليًا وإقليمياً ودولياً.
٨-التجريب والتحديث الدوري للخطة الإطارية بصورة مميكنة ثم بصورة ميدانية.

مكونات الاطار المقترح:

١. وثائق الاعتماد المحلية والإقليمية والدولية للخطة.
٢. إعتبارات وحدود الخطة والصلاحيات المخولة محلياً وإقليمياً ودولياً وتحديد الأولويات.
٣. تحديد الغرض والأهداف ومجال التعامل الفعال مع الأزمات والكوارث البيئية المختلفة لمجابهتها وتعد هذه الخطة دليل مرجعى رئيسي للخطط العامة الوطنية للكوارث.
٤. القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الملزمة في تنفيذ الخطة / الإطار.
٥. الملاحق:

- ملحق أكواد الأزمات والكوارث البيئية والمصطلحات المستحدثة.
- ملحق بيان تفصيلي بالتشريعات والقوانين والاتفاقيات والمعاهدات البيئية الملزمة.
- ملحق قاعدة بيانات بيئية متكاملة، بالإضافة الى قاعدة معلومات عامة.
- قاعدة معلومات إتصالات محلية وإقليمية ودولية.
- سيناريوهات المجابهة المعدة مسبقاً.
- محاضر تنسيق التعاون مع الجبهات المختلفة على كافة المستويات.
- إشارات الإنذار المبكر والخطط والمؤشرات والأجهزة المتاحة لذلك.

خصائص الإطار المقترح:

١-الواقعية والمرونة وسهولة الاستخدام ووضوح الهدف المنشود.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٢-تقدير سنوي عن نتائج المجابهة للأحداث.
٣-تنسيق المهام المخططة وتحديد المسؤوليات وبما يحقق إمكانية العمل المشترك
٤-السيطرة على موارد الدولة والأقاليم وعدم إهدارها كنتيجة رئيسية لدقة المعلومات.
٥-المحافظة على الأرواح للقائمين على مجابهة الحدث.
٦-تقديم تغذية مرتدة مبدئية لكافة مراحل العمل بعد انتهاء كل مرحلة من مراحل العمل ثم تقديم تقرير متكامل لتقييم أداء الدولة في مجابهة الحدث.

أهداف تطبيق الإطار المقترح:

١-سرعة وفاعلية مجابهة الحدث والعمل على توفير سيناريوهات عمل مسبقة.
٢-التعاون وتوحيد الجهود وتنسيق إشراك الجهات الفاعلة على كافة المستويات.
٣-الاستفادة من النظم والمراكز الدولية والإقليمية المتخصصة في كافة المجالات.
٤-سرعة وفاعلية التعامل مع الحدث حال تجاوزه الحدود الوطنية أو الإقليمية.
٥-ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وضمان عدم إهدار الطاقات.
٦-حماية البيئة والحفاظ على سلامتها، والمحافظة على التنمية المستدامة والتعافي المستدام.
٧-توفير الدعم اللوجستي للعاملين على مجابهة الحدث، وضمان عدم إهدار الدعم الموجه.
٨-خلق مركز خبرة يضم فرق عمل متخصصة ذات كفاءة عالية.

الإطار المنهجي (الطريقة والاجراءات)

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الجهات المنوطة بإدارة الأزمات والكوارث على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكذا الأكاديميون المتخصصون في مجال الأزمات والكوارث.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة تمثل بعض منسوبي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية المنوطة بأدارة الأزمات والكوارث وكذا مجموعة من الأكاديميين المتخصصين في مجال الأزمات والكوارث وقد وقع الاختيار عليهم لتمثل عينة البحث من خلال استمارات الاستبيان تم توزيع عدد (٤٣) استمارة على مفردات مجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة:

وصف أداة الدراسة: استخدم الباحثون الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات وتم أعدادها على النحو التالي:

١-إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات وعرضها على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وعمل التعديلات المبدئية.

٢-تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين والذين قاموا بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم وبذلك يبلغ عدد فقرات الاستبانة ٧٠ فقرة.

٣-وتكونت الاستمارة من ثلاثة أقسام كالتالي:

- القسم الأول: المعلومات الشخصية عن أفراد عينة البحث.
- القسم الثاني: مؤشرات مهددات الأمن القومى الناتج عن الحدث البيئى (الأزمات والكوارث البيئية) ويتكون من ٤٠ فقرة.
- القسم الثالث: مؤشرات متطلبات المجابهة على المستوى الوطنى والإقليمى ويتكون من ٣٠ فقرة.
- تم استخدام التدرج (1 – 5) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول (١): درجات مقياس ليكرات الخماسي

الاستجابة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
	←				
المقياس	1	2	3	4	5

اختار الباحث التدرج (1 – 5) للاستجابة، وكلما اقتربت الإجابة من (5) دلت على الموافقة العالية على ما ورد في الفقرة المعنية وكل تدرج له وزن نسبي (20%).

المعالجات الإحصائية: تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١-النسب المئوية والتكرارات لمعرفة خصائص عينة الدراسة.
٢-اختبار (ألفا كرو نباخ) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣-معامل ارتباط بيرسون لقياس الصدق البنائي وثبات التجزئة النصفية.
٤-المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات مجتمع الدراسة.
٥- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات الدراسة عن المتوسط الحسابي.
٦-اختبار "ت" للعينة الواحدة one sample t test للتحقق من صحة فروض الدراسة.

خصائص وسمات عينة الدراسة: تم اخذ عينة مقدارها (٤٣) متخصص في متغيرات البحث، وقد بلغت الاستبانات المستردة والصالحة (٤١) استبانة بنسبة ٩٥,٣% من إجمالى الاستمارات الموزعة.

وصف عينة الدراسة وفق خاصية العمر: يوضح جدول (٢) أن ٢٦,٨ %من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، و٣٦,٦ % من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة، و٣٦,٦ % من أفراد العينة بلغت أعمارهم من ٥٠ سنة فأكبر، وهذا يدل على أن هذه الفئات تتسم بالنضج.

جدول (٢): وصف عينة الدراسة طبقاً للمرحلة العمرية

التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
بين ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	١١	%٢٦,٨
بين ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	١٥	%٣٦,٦
من ٥٠ سنة فأكبر	١٥	%٣٦,٦
المجموع	٤١	%١٠٠

وصف عينة الدراسة وفق خاصية المؤهل العلمي: يوضح جدول (٣) أن ٨٠,٥ % من أفراد العينة حاصلين على الدكتوراه، و٧,٣ % من أفراد العينة حاصلين على ماجستير، و٩,٧ % من أفراد العينة حاصلين على بكالوريوس، و٢,٥ % من أفراد العينة حاصلين على أخرى.

جدول (٣): وصف عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي

التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	٣٣	%٨٠,٥
ماجستير	٣	%٧,٣
بكالوريوس	٤	%٩,٧
أخرى	١	%٢,٥
المجموع	٤١	%١٠٠

وصف عينة الدراسة وفق خاصية التخصص العلمي: يوضح جدول (٤) أن٤١,٥ % من أفراد العينة متخصصون في مجالات أدارة الأزمات والكوارث، و٤١,٥ % من أفراد العينة متخصصون في مجالات الإدارة البيئية، و١٧ % من أفراد العينة متخصصون في مجالات الأمن القومي / الأمن الإقليمي.

جدول (٤): وصف عينة الدراسة طبقاً التخصص العلمي

التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
أدارة الأزمات والكوارث	١٧	%٤١,٥
الإدارة البيئية	١٧	%٤١,٥
الأمن القومي / الأمن الإقليمي	٧	%١٧
المجموع	٤١	% ١٠٠

صدق وثبات الاستبيان

<u>صدق الاستبيان</u>: تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

***<u>صدق المحكمين</u>*:** تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية التجارة ومعهد البيئة، وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وعلى مجموعة من الخبراء والمتخصصين العاملين في مجال إدارة الأزمات والكوارث البيئية، وقد استجاب الباحث لآرائهم، وقام بإجراء ما يلزم من تعديل.

الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٥): معامل الارتباط بيذن درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان

المحور	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مؤشرات مهددات الأمن القومي	٠,٨٣٨	٠,٠١
مؤشرات مصدر وتوقيت الخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٥٢	
مؤشرات توقيت الخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٨٠١	
مؤشرات إحتمالية وقوع خطرالأزمات والكوارث البيئية	٠,٧١٣	
مؤشرات تحليل الظروف المصاحبة للخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٨٢٣	
مؤشرات القوة والضعف في مواجهة الخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٣٣	
مؤشرات إحتمالية التعافى من أثار الحدث الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٥١	
مؤشرات متطلبات المجابهة على المستوى الوطني والإقليمي	٠,٨٦٥	

يبين جدول رقم (٥) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ وبذلك يعتبر جميع محاور الاستبيان صادقه لما وضع لقياسه.

ثبات الاستبانة: أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقتين، هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient : تم إيجاد معامل الارتباط بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل محور وقد حسب المعادلة–(Spearman Brown Coefficient) تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معادلة بروان وسبيرمان.

طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: استخدم الباحث طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد اوضحت أن معاملات الثبات مرتفعة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٦): معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبيان

المحور	معامل الثبات	
	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
مؤشرات مهددات الأمن القومى	٠,٧٨٤	٠,٧٤١
مؤشرات مصدر وتوقيت الخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٥١	٠,٧٧٤
مؤشرات توقيت الخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٠٧	٠,٧٤٥
مؤشرات إحتمالية وقوع خطرالأزمات والكوارث البيئية	٠,٦٨٤	٠,٦٧٣
مؤشرات تحليل الظروف المصاحبة للخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٦٢	٠,٧٨٣
مؤشرات القوة والضعف في مواجهة الخطر الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٧٤٠	٠,٧١٤
مؤشرات إحتمالية التعافى من أثار الحدث الناتج عن الأزمات والكوارث البيئية	٠,٨٢٧	٠,٨١٩
مؤشرات متطلبات المجابهة على المستوى الوطنى والإقليمى	٠٧٤٨	٠,٧٣٥
إجمالي الاستبيان	٠,٨٣٥	٠,٨٤٦

أضهرت النتائج الموضحة في جدول (٦) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لإجمالي الاستبيان حيث بلغت بطريقة ألفا كرونباخ (٠,٨٣٥)، بينما بطريقة التجزئة النصفية فبلغت (٠,٨٤٦)، أما محاورالاستبيان فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور مؤشرات مهددات الأمن القومى (٠,٧٨٤) ولمحور مؤشرات متطلبات المجابهة على المستوى الوطنى والإقليمى (٠,٧٤٨)، أما حسب طريقة التجزئة النصفية فكانت النتائج مشابهة لطريقة ألفا كرونباخ حيث كانت في محور لمحور مؤشرات مهددات الأمن القومى (٠,٧٤١) وفي مؤشرات متطلبات المجابهة على المستوى الوطنى والإقليمى (٠,٧٣٥).

نتائج البحث

الفرض الأول: وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وإمكانية تحقيق التعاون الدولي في مجال أدارة الأزمات والكوارث.

جدول (٧) يوضح مدى وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وإمكانية تحقيق التعاون الدولي في مجال أدارة الأزمات والكوارث

المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	قيمة ت	مستوى الدلالة	فترة الثقة	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
٤,١٢	٠,٦٨	%٨٢,٤	%١٦,٥	٣٨,٩٣	٠,٠٠٠	٣,٩١	٤,٣٤

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة ايجابية حيث ان الأهمية النسبية بلغت ٨٢,٤% وهي تقع في مدى الموافقة، وان قيمة معامل الاختلاف بلغت ١٦,٥% والتي تتدل على ان ٨٣,٥% من عينة الدراسة موافق على فرض الدراسة، كما أن قيمة "ت" اكبر من قيمتها الجدولية عند ٠,٠١ (٢,٥٧)، وان حدود الثقة تقع بين ٣,٩١ و٤,٣٤ مما يدل على وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وإمكانية تحقيق التعاون الدولي في مجال أدارة الأزمات والكوارث.

الفرض الثاني: وجود علاقة طردية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة الأزمات والكوارث البيئية في المناطق الحدودية المشتركة والعكس.

جدول (٨): يوضح مدى وجود علاقة طردية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة الأزمات والكوارث البيئية في المناطق الحدودية المشتركة والعكس

المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	قيمة ت	مستوى الدلالة	فترة الثقة	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
٤,٤٤	٠,٦٧	%٨٨,٨	%١٥,٠	٤٢,٢٦	٠,٠٠٠	٤,٢٣	٤,٦٥

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة ايجابية حيث ان الأهمية النسبية بلغت ٨٨,٨% وهي تقع في مدى الموافقة الشديدة، وان قيمة معامل الاختلاف بلغت ١٥,٠% والتي تتدل على ان ٨٥,٠% من عينة الدراسة موافق على فرض الدراسة، كما أن قيمة "ت" أكبر من قيمتها الجدولية عند ٠,٠١ (٢,٥٧)، وان حدود الثقة تقع بين ٤,٢٣ و٤,٦٥ مما

يدل على وجود علاقة طردية بين حالات عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة الأزمات والكوارث البيئية في المناطق الحدودية المشتركة والعكس

الفرض الثالث: وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار وبين إمكانية تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

جدول (٩): يوضح مدى وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية

المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	قيمة ت	مستوى الدلالة	فترة الثقة	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
٤,٤١	٠,٧١	%٨٨,٢	%١٦,٠	٤٠,٠٢	٠,٠٠٠	٤,١٩	٤,٦٤

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة ايجابية حيث ان الأهمية النسبية بلغت ٨٨,٢% وهي تقع في مدى الموافقة الشديدة، وان قيمة معامل الاختلاف بلغت ١٦,٠% والتي تتدل على ان ٨٤,٠% من عينة الدراسة موافق على فرض الدراسة، كما أن قيمة "ت" أكبر من قيمتها الجدولية عند ٠,٠١ (٢,٥٧)، وان حدود الثقة تقع بين ٤,١٩ و٤,٦٤ مما يدل على وجود علاقة عكسية بين حالات عدم الاستقرار وإمكانية تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

الفرض الرابع: يؤدى عدم الاستقرار الإقليمي الى زيادة تأثير الأزمات والكوارث البيئية وصعوبة التنسيق لمواجهتها مع صعوبة السيطرة على الحدود الإقليمية ويهدد ذلك الأمن القومي المصري.

جدول (١٠): يوضح مدى صحة أن عدم الاستقرار الإقليمي يؤدى الى زيادة تأثير الأزمات والكوارث البيئية وصعوبة التنسيق لمواجهتها مع صعوبة السيطرة على الحدود الإقليمية ويهدد ذلك الأمن القومي المصري

المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	قيمة ت	مستوى الدلالة	فترة الثقة	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
٤,٥٦	٠,٦٣	%٩١,٢	%١٣,٨	٤٦,٠٤	٠,٠٠٠	٤,٣٦	٤,٧٦

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة ايجابية حيث ان الأهمية النسبية بلغت ٩١,٢% وهي تقع في مدى الموافقة الشديدة، وان قيمة معامل الاختلاف بلغت ١٣,٢% والتي تتدل على ان ٨٦,٨% من عينة الدراسة موافق على فرض الدراسة، كما أن قيمة "ت" أكبر من قيمتها الجدولية عند ٠,٠١ (٢,٥٧)، وان حدود الثقة تقع بين ٤,٣٦ و٤,٧٦ مما يدل على أن عدم الاستقرار الإقليمي يؤدى الى زيادة تأثير الأزمات والكوارث البيئية وصعوبة التنسيق لمواجهتها مع صعوبة السيطرة على الحدود الإقليمية ويهدد ذلك الأمن القومي المصري.

بعد تحليل وتفسير ومناقشة التساؤلات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول فاعلية وجود أطار أقاليمي موحد للحد من الازمات والكوارث البيئية، كان من أهم تلك النتائج التي تم الحصول عليها ما يلي:

واقع تأثر إدارة الأزمات والكوارث البيئية بحالات الاستقرار الإقليمي: موافقة العينة على فقرات محور فرضيات الإطار المقترح، وقد جاءت أهم الفقرات كما يلي:

أ- إدارة الأزمات والكوارث البيئية نظام متكامل.

ب- إدارة الأزمات والكوارث البيئية عملية مستمرة.

ت- ضرورة وجود رؤية لكيفية توحيد وتنسيق الجهود الإقليمية من أجل ضمان فاعلية المجابهة وخاصة في ظل متغيرات الاستقرار الإقليمي.

ث- ضرورة الإعتماد على نظم الإنذار المبكر وتفعيل برامج تغطى دول الأقاليم مجتمعة.

ج- يوجد لدى الإطار المقترح المرونة الكافية لمواجهة التغيرات التي تحدث في البيئة على جميع المستويات الإقليمية.

ح- ضرورة امتلاك المعنيين بالتخطيط لإدارة الأزمات والكوارث البيئية على المستوى المحلى والإقليمي بالصلاحيات اللازمة لصياغة رؤية مستقبلية للحد من مخاطر الأزمات والكوارث البيئية.

المعوقات التي تواجه التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث البيئية أثناء حالات عدم الاستقرار الإقليمي: وافق أفراد العينة على المعوقات التي تواجه إدارة الأزمات والكوارث البيئية، وتبين أن أهم هذه المعوقات هي:

أ- احتياج إدارة الأزمات والكوارث البيئية للحد من مخاطرها إلى تكلفة عالية.

ب- أهداف إدارة الأزمات والكوارث البيئية غير محددة بدقة.

ت- الأطر الإقليمية وان كانت تدعو الى التعاون عبر الأقاليم المختلفة في حالات الأزمات والكوارث إلا أنها لم تتوافق على أطار عمل موحد يمكن الإعتماد عليه في مثل هذه الحالات، كما أنها لم تراعى خصوصية الأزمات والكوارث البيئية من حيث سرعة ومدى واتجاه الانتشار.

الحلول المقترحة للحد من المعوقات التي تواجه التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث البيئية للحد من مخاطرها: أظهرت النتائج موافقة العينة بشدة على الحلول المقترحة للحد من المعوقات التي تواجه إدارة الأزمات والكوارث البيئية للحد من مخاطرها، وكانت أهم هذه الحلول:

أ- العمل من أجل الوصول لرؤية توافقية وبما يضمن توحيد وتنسيق الجهود من أجل سرعة وفاعلية إدارة الأزمات والكوارث البيئية.

ب- إعداد كوادر إقليمية مؤهلة في مجال التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث البيئية والتعامل معها بحرفية علمية عالية، وذلك من خلال إشراكهم في جميع الأحداث الدولية والإقليمية البيئية.

ت- البعد عن المركزية الشديدة في التخطيط للحد من مخاطر الأزمات والكوارث البيئية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

فيما يتعلق بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة اعتمادًا على المتغيرات الشخصية والتخصص العلمي تبين ما يلي:

أ- بالنسبة للعمر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المحاور بالنسبة للمحور الثاني والثالث وتوجد بالنسبة للرابع على المعوقات التي تواجه تطبيق الإطار المقترح

ب- بالنسبة لمستوى التأهيل العلمى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المحاور.

ت- بالنسبة للتخصص العلمى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المحاور.

التوصيات

م	التوصية	كيفية وخطوات تنفيذ التوصيات	الجهة المسئولة عن تطبيق التوصية
١	التوافق على توحيد الخطط والبرامج والأطر الإقليمية في إطار أقاليمي موحد يجمع الأقاليم المشتركة بأنواعها المختلفة ويملك الصلاحيات اللازمة للعمل على مجابهة الأزمات والكوارث البيئية ويحدد مستوى العمل الإقليمي المطلوب ويعمل على توفير احتياجاته من الموارد اللازمة، مع التوافق على إنشاء كيان دائم بمهمة التدخل الإقليمي لمجابهة الأزمات والكوارث عموما والبيئية منها بصفة خاصة، وذلك لمجابهة هذه التبعات فور حدوثها.	استغلال دور مصر الرائد فى توجيه دعوة الى المنظمات والإتحادات الإقليمية لعقد مؤتمر أقاليمى لبحث كيفية التوافق على الإطار المقترح وتحديد مهامه وصلاحياته	-مجلس الوزراء. -البرلمان. -وزارة الخارجية. -وزارة البيئة. -جامعة الدول العربية. -الاتحاد الإفريقي. -منظمة التعاون الإسلامي. -الشراكة الأورو متوسطية (EURIOMED). -مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)-
٢	توحيد المصطلحات والأكواد المستخدمة في تحديد وإدارة الأزمات والكوارث البيئية.	يقترح الباحث التوافق على مصطلحات الكوارث للأمم المتحدة (٢٠١٥) مع التوافق على أكواد للعمل.	-وزارة (الخارجية / البيئة). -جامعة الدول العربية -الاتحاد الإفريقي. -منظمة التعاون الإسلامي. (UNISDR)-.
٣	تعزيز وتحسين الثقافة البيئية وأسباب زيادة أزماتها وكوارثها لدى جميع فئات المجتمع، مع ضرورة دمج الثقافة البيئية في المواد الإعلامية وبرامج الميديا والأعمال الدرامية.	تشكيل لجنة مختصة من الجهات ذات الصلة لدراسة دمج الموضوعات البيئية في كافة المناحي الحياتية	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -وزارة التربية والتعليم. -وزارة البيئة. -وزارة الثقافة.

م	التوصية	كيفية وخطوات تنفيذ التوصيات	الجهة المسئولة عن تطبيق التوصية
٤	تقديم الدعم التقني اللازم لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (UN Spider) لضمان فاعليته فى تقديم الدعم والاستجابة اثناء الحدث	تشكيل لجنة منوطة بالمهمة مشكلة من جميع الجهات المختصة لها صلاحيات تبادل المعلومات	– مركز دعم واتخاذ القرار. – الأمن القومي. – وزارة (الخارجية / البيئة / التعليم العالى) – المراكز البحثية المتخصصة. – (UNISDR).
٥	الاستفادة من الخبرات العالمية في تخطيط ومواجهة الكوارث وإيفاد بعثات من المتخصصين في مجالات مواجهة الكوارث للدول التي تتعرض بصفة دائمة لكوارث متنوعة دون الأخذ في الاعتبار أمكانية حدوثها أو عدم حدوثها.	المشاركة بفرق عمل متخصصة فى كافة الأزمات والكوارث الإقليمية والدولية، من خلال تكليف الدبلوماسيين للتنسيق على ايفاد البعثات	– مجلس الوزراء. – وزارة الخارجية. – وزارة البيئة. – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. – (UNISDR).
٦	إنشاء هيئة أو منظمة دولية مستقلة ذات كيان دائم ومتكامل تكون منوطة بتجميع المؤشرات الدالة على حدوث الأزمات والكوارث المختلفة ووضع سيناريوهات مناسبة، مع امتلاكها صلاحيات تنفيذ تلك السيناريوهات، وكذا امتلاكها لقنوات أتصال على جميع المستويات ومع جميع المنظمات والهيئات ذات الصلة في النطاقات الجغرافية المختلفة.	قيام وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الخارجية بدعوة الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة فى مجال إدارة الكوارث للتوافق على وضع تصور للكيان المقترح	– الأمم المتحدة. – (UNISDR). – البنك الدولي. – وزارة الخارجية. – وزارة البيئة. – جامعة الدول العربية. – الاتحاد الإفريقي. – منظمة التعاون الإسلامي. – (EURIOMED).
٧	الاعتماد على البرامج والنظم الحديثة في التنبؤ بالكوارث وادارتها	مخاطبة الجهات الدولية والإقليمية صاحبة امتياز ادارة البرامج المعنية للاشتراك ضمن منظوماتها.	–وزارة البيئة. –وزارة الاتصالات. –وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المراجع

أبو زيد، أ. م. ع، (٢٠١٧): التنمية والأمن الإنسانى: نحو إطار مفاهيمى متكامل. مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، مصر، مج١٧، ع٦٨.

أحمد محمد محمود عيسى (٢٠١٨): التعاون الدولى لمواجهة الكوارث – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر الإقليمية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة.

الأمم المتحدة (٢٠١٥): إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥– ٢٠٣٠).

العدوي، م. أ. ع. (٢٠١٧): الأمن الإنساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية الإقليمية. المجلة الإقليمية للدراسات الامنية والتدريب (السعودية)، مج٣٢، ع٦٨.

خالد بن عبد العزيز بن عيسي الجريوى (٢٠١١): إدارة الأزمات والكوارث البيئية – دراسة تطبيقية على المملكة الإقليمية السعودية (٢٠٠١م – ٢٠١٠م). رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.

سارة معاش (٢٠١٧): دور القضاء الدولي في حماية البيئة"، أعمال الملتقى العلمي: آليات حماية البيئة. مركز جيل البحث العلمي – الجزائر.

عبد الغفار عفيفي الدويك (٢٠١٧): الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجًا. المجلة الدولية لأبحاث الأزمات المجلد ١ العدد التعريفي، كلية العدالة الجنائية، الرياض.

علواني مبارك (٢٠١٧): المسؤولية الدولية عن حماية البيئة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر.

فوزي حسن الزبيدى (٢٠١٥): منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي. NSRA . مجلة رؤى استراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – الإمارات، مج٣، ع١١.

قلال، إ، (٢٠١٧): الأمن المناخى فى إفريقيا: قراءة فى مؤشرات الاندثار واستراتيجيات البقاء. قراءات إفريقية، السعودية، ع٣٤.

نشرة مفاوضات الأرض، المعهد الدولي للتنمية المستدامة (٢٠١٥): المجلد ٢٦، الجزء ١٦، ملخص نتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمى الثالث للحد من أخطار الكوارث، كندا.

Dana Procházková and Miroslav Rusko (2017): Relation between Human System Safety Management and Environmental Management. Journal of Environmental Protection, Safety, Education and Management. Vol. 5, No. 9, June 2017.

David A. McEntire; Christopher Fuller; Chad W. Johnston and Richard Weber (2002): A Comparison of Disaster Paradigms The Search for a Holistic Policy Guide , Public Administration Review, May/June 2002, Vol. 62, No. 3.

J. P. Kalkman and E. J. de Waard (2016): Inter-organizational disaster management projects: Finding the middle way between trust and control, Int. J. Proj. Manag.

Livhuwani David Nemakonde and Dewald Van Niekerk (2017): A normative model for integrating organisations for disaster risk reduction and climate change adaptation within SADC member.

Novellino, A.; Jordan, C.; Ager, G.; Bateson, L.; Fleming, C. and Confuorto, P. (2019): Remote sensing for natural or man-made disasters and environmental changes. In Geological Disaster Monitoring Based on Sensor Networks Springer, Singapore

Patterson, Olivia; Weil, Frederick and Patel, Kavita (2009): The Role of Community in Disaster Response, conceptual models 2013 states. Disaster Prevention and Management: An International Journal, Vol. 26 Issue: 3.

A PROPOSED FRAMEWORK FOR ACTIVATING ENVIRONMENTAL CRISIS AND DISASTERS MANAGEMENT IN THE ABSENCE OF STATE OF REGIONAL STABILITY A COMPARATIVE STUDY

Mamdouh A. M. Refaiy[(1)]; Nehal M. F. El-Shahat[(2)]
Mostafa K. M. El-Said[(3)] and Mohamed M. Ragab[(4)]
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 3) Nasser Higher Military Academy 4) Egyptian armed forces

ABSTRACT

The study is aiming to develop an effective, appropriate and multi-functional framework for crisis and environmental disasters management that takes into consideration extent, variables and consequence of regional steadiness, and works to activating and coordinating cooperation between local, regional and international frameworks to overcome these terrible consequences that may taking place through presenting and analyzing the frameworks and models used in crisis and disaster management, In particular at the local, regional and international levels, to achieve the appropriate operational frameworks, in a manner that ensures the alliance of efficient and effective efforts and tasks among all the levels. The researcher followed several methods in the study, including the inductive approach to study the causes of the problem and its backgrounds and the development of its dimensions, the descriptive approach to the presentation of the problem root causes and its dimensions and the comparative approach to study the local, regional and international frameworks and models, and compare them to reach an interactive framework linking each other and the method of systems analysis to reveal the internal nature of regional international relations. The region has multiple regional dimensions, as well as regional interactions and exchanges. The researcher has made a suitable questionnaire to serve the research

objectives and distributed them to a selected sample of (43) , and valid questionnaires recovered amounted to (41) questionnaires.

The results show honesty, validity and effectiveness of the proposed framework and Confirmed that the management crisis and disasters in general and it's environmental in particular has been negatively affected in conjunction with the events that is going on , which has severely affected its safety stability and deprived of its Regional and international levels.

The main findings of this study are: Lack of effective coordination among the different regional frameworks ensures that efforts are consolidated during the management of the transboundary environmental event or beyond the boundaries of the region to other regions. The effectiveness of the proposed framework and its applicability through cooperation between the common regional frameworks. The need to develop crisis and disaster management systems in general and the environment in particular, and the integration of modern programs and systems, giving priority to the development of the national program "positive" and specialized in dealing with disasters of all kinds launched by the Center for Information and Decision Support Council of Ministers to benefit from specialized international programs and support Media.

The main recommendations of the study: Work to find qualified cadres in the field of crisis management and environmental disasters to deal with them, with training specialists to deal with crises and environmental disasters appropriately by involving them in all international and regional environmental events. Far from the extreme central planning to reduce the risk of crises and environmental disasters with the need to involve all actors from all groups.